

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما زالت دعوة رسول الله ﷺ من أول بعثته إلى آخر حياته قائمة على الإنذار والتحذير من الشرك بجمع صورته وبكل أنواعه جليته وخفيته، كبيره وصغيره.

ولما كانت الفتنة بالقبور هي سبب أول شرك ظهر على وجه الأرض^(١)، تواترت الأحاديث بالتغليظ والنهي عن بناء القبور وتخصيصها، وعن الصلاة عليها وإليها، وعن اتخاذها مساجد وأعياداً، وإيقاد القناديل والسُرج عليها وغير ذلك.

كل ذلك حماية لجناب التوحيد الخالص، وحسماً لمادة الشرك واجتئاناً لجذوره واقتلاعاً لأصوله، وسداً لكل باب وطريق يفضي إليه.

ومن تلك الأحاديث ما جاء في «الصحيحين»^(٢) عن عائشة رضي الله عنها قالت: لما اشتكى النبي ﷺ ذكرت بعض نسائه كنيسة رأيتها بأرض الحبشة يقال لها مارية وكانت أم سلمة وأم حبيبة رضي الله عنهن أتتا أرض الحبشة فذكرتا من حسنها وتصاوير فيها فرفع رأسه، فقال: «أولئك إذا مات منهنم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، ثم صوّروا فيه تلك الصورة، أولئك شرارُ الخلق عند الله».

وعن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما، قالوا: لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة على وجهه فإذا اغتم كشفها عن وجهه، فقال وهو كذلك: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ يُحْدِرُونَ مَا صَنَعُوا. متفق عليه»^(٣)

وعن جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «أولئك إذا مات منكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصلحيتهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني

(١) انظر: «إغاثة اللهفان» (٢٤٦/١) وما بعدها

(٢) «صحيح البخاري» (١٢٤١)، و«صحيح مسلم» (٥٢٨)

(٣) «صحيح البخاري» (٢٤٥٢)، و«صحيح مسلم» (٥٢١)

أَنهَأَكُم عَنْ ذَلِكَ» رواه مسلم^(٤)، وعن جابر رضي الله عنه قال: «نهي رسول الله ﷺ أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه» رواه مسلم^(٥)

وقد دللت هذه النصوص بمنطوقها ومفهومها على أمور:

منها: تحريم بناء المساجد على القبور؛ ولذلك لما قدم رسول الله ﷺ المدينة أمر ببناء المسجد في حائط لبني النجار وكان فيه قبور للمشركين، وفيه خرب، وفيه نخل، فأمرح بالقبور فنبشت، والحديث في «الصحيحين»^(٦)

ومنها: تحريم الصلاة في القبور، وإن لم يكن عليها مسجد.

قال ابن تيمية رحمه الله: «فإن ذلك أيضاً اتخذها مسجداً، كما قالت عائشة: «ولولا ذلك لأبرز قبره ولكن خشي أن يتخذ مسجداً»^(٧)، ولم تقصد عائشة ﷺ مجرد بناء مسجد، فإن الصحابة لم يكونوا يلبثوا حول قبره مسجداً، وإنما قصدت أنهم خشوا أن الناس يصلون عند قبره، وكل موضع قصدت الصلاة فيه فقد اتخذ مسجداً... كما قال النبي ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً»^(٨)»^(٩)

والأدلة على تحريم الصلاة في المقابر وإليها كثيرة، كقوله ﷺ: «صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا قُبُوراً»^(١٠)؛ لأن القبور ليست محللاً للصلاة.

وقوله ﷺ: «لَا تَصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا»^(١١)

ومنها: النهي عن دفن الموتى في المساجد.

وهذه فتنة أخرى ابتلي بها بعض الناس حيث يدفنون من

(٤) «صحيح مسلم» (٥٢٢)

(٥) برقم: (٩٧٠)

(٦) «صحيح البخاري» (٤٢٨)، و«صحيح مسلم» (٥٢٤) من حديث أنس رضي الله عنه

(٧) «البخاري» (١٣٩٠)، و«مسلم» (٥٢٩)

(٨) متفق عليه: «صحيح البخاري» (٤٢٨)، و«صحيح مسلم» (٥٢١) من حديث جابر رضي الله عنه

(٩) «صحيح مسلم» (٩٧٢) من حديث أبي مرثد رضي الله عنه

(١٠) «صحيح البخاري» (١١٨٧)، و«صحيح مسلم» (٧٧٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما

(١١) «صحيح مسلم» (٩٧٢) من حديث أبي مرثد رضي الله عنه

يعظمونه في المسجد، بل إن بعضهم يبني مسجداً ويوصي بأن يدفن فيه إذا مات، وهذا كله من البدع المحدثّة التي تؤول مع مرور الزمن إلى الشرك بالله تعالى.

وللفائدة أنقل لك - أخي القاري - نص فتوى للشيخ العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله: يستكر فيها ما نشرته بعض الصحف السودانية بخصوص دفن المدعو السيد محمد الحسن الإدريسي بجوار أبيه في مسجدهم.

فقال: «ولمّا أوجب الله من النصح للمسلمين، وبيان إنكار المنكر؛ رأيت التنبية على أن الدفن في المساجد أمر لا يجوز، بل هو من وسائل الشرك، ومن أعمال اليهود والنصارى التي ذمهم الله عليها، ولعنهم رسوله ﷺ ثم ساق حديث عائشة وجندب رضي الله عنهما السابقين قال: والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

فالواجب على المسلمين في كل مكان حكومات وشعوباً أن يتقوا الله، وأن يحذروا ما نهى عنه، وأن يدفنوا موتاهم خارج المساجد، كما كان النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم يدفنون الموتى خارج المساجد، وهكذا أتباعهم بإحسان.

وأما وجود قبر النبي ﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في مسجده ﷺ فليس به حجة على دفن الموتى في المساجد؛ لأنه ﷺ دفن في بيته في بيت عائشة رضي الله عنها، ثم دفن أصحابه معه، فلما وسع الوليد بن عبد الملك المسجد أدخل الحجره فيه على رأس المائة الأولى من الهجرة، وقد أنكر عليه ذلك أهل العلم، ولكنه رأى أن ذلك لا يمنع من التوسعة، وأن الأمر واضح لا يشتهه.

وبذلك يتضح لكل مسلم أنه ﷺ وصاحبيه رضي الله عنهم لم يدفنوا في المسجد، وإدخالهم فيه بسبب التوسعة ليس بحجة على جواز الدفن في المساجد؛ لأنهم ليسوا في المسجد، وإنما هم في بيته عليه الصلاة والسلام، ولأن عمل الوليد لا يصلح حجة لأحد في ذلك، وإنما الحجة في الكتاب والسنة، وفي إجماع سلف الأمة رضي الله عنهم، وجعلنا من أتباعهم بإحسان»^(١٢)

(١٢) «فتاوى ابن باز» (٢٢٦/٨ - ٢٢٧)

ومن الأمور المنهي عنها في هذه الأحاديث: تشييد القبور وبناءؤها بالجصّ ونحوه ورفعها عن الأرض.

ففي «صحيح مسلم»^(١٣) عن أبي الهيثج الأسدي قال: قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: «أَنْ لَا تَدَعَ تِمَثَالاً إِلَّا طَمَسْتَهُ وَلَا قَبْراً مُشْرِفاً إِلَّا سَوَيْتَهُ».

وفيه^(١٤) عن ثمامة بن شفيق قال: «كنّا مع فضالة بن عبيد رضي الله عنه بأرض الروم برودس، فتوفي صاحب لنا فأمر فضالة ابن عبيد بقبره فسوي ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها».

وهذا أبو موسى الأشعري رضي الله عنه يوصي أن لا يجعل على قبره بناء^(١٥)

وكانت مقابر المسلمين في زمن الصحابة الكرام والتابعين لهم بإحسان في عافية من الأبنية والتجسيص والقباب امتثالاً للوصايا النبوية، فجردوا التوحيد وحماها جانبه، ولم يفعلوا عند القبور إلا ما أذن فيه الشرع من السلام على أهلها والاستغفار لهم والترحم عليهم.

حتى إذا انقضت القرون الخيرية ودب في الأمة الضعف والفرقة؛ أحدث الرافضة البناء على القبور قال ابن تيمية رحمه الله: «أمروا ببناء المشاهد وتعطيل المساجد محتجين بأنه لا تصلى الجمعة والجماعة إلا خلف المعصوم، ورؤوا في إنارة المشاهد وتعظيمها والدعاء عندها من الأكاذيب ما لم أجد مثله فيما وقفت عليه من أكاذيب أهل الكتاب، حتى صنّف كبيرهم ابن النعمان كتاباً في «مناسك حج المشاهد» وكذبوا فيه على النبي ﷺ وأهل بيته أكاذيب بدلوا بها دينه وغيروا ملته، وابتدعوا الشرك المناهي للتوحيد، فصاروا جامعين بين الشرك والكذب»^(١٦)

ثم جاء الصوفية؛ فترسموا خطاهم ونسجوا على منوالهم، حتى ارتبط اسم كل صاحب طريقة منهم بضريح أو أكثر، وصارت كل

(١٣) «صحيح مسلم» (٩٦٩)

(١٤) «صحيح مسلم» (٩٦٨)

(١٥) رواه الإمام أحمد (١٩٥٤٧)، وابن حبان (٢١٥٠) وسنده حسن

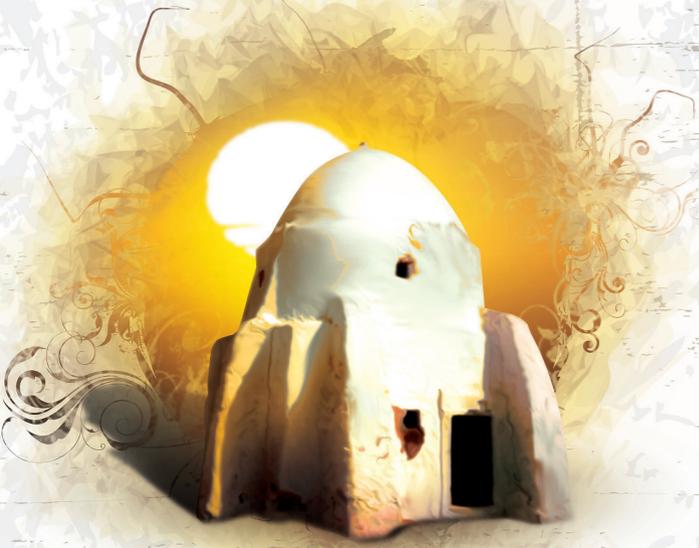
(١٦) مجموع الفتاوى (١٦١/٢٧ - ١٦٢)، وانظر: (٤٦٦/٢٧)

تجدد العباد

من اتخاذ القبور مزارات ومشاهد

www.rayatallah.com

سنة



إعداد

الشيخ الدكتور كمال قالمي

أستاذ الحديث في جامعة الجوف - السعودية

مصيبية يُصاب بها المسلمون تعدل هذه المصيبية؟! وأي منكر يجب إنكاره إن لم يكن إنكار هذا الشِّرك البين واجباً؟!

لقد أسمعت لو ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تُنادي
ولو ناراً نفخت بها أضأت ولكن أنت تنفخ في رماد^(١٧)

وهذا الذي نعهه الإمام الشوكاني على أهل زمانه هو بعض ضلالهم وشركهم ولم يستقص جميع أخبارهم، وما ذلك الزمان عنأً بعيد، وما أشبه الليلة بالبارحة! والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله المتعال.

أسأل الله تعالى أن يعز دينه ويعلي كلمته وينصر السنّة وأهلها، وأن يدحض أهل الشِّرك والزَّيغ والإلحاد والفساد ، إنّه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلّم على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مجلة الإصلاح العدد (٢٩)



أصحاب الجحيم» لشيخ الإسلام ابن تيمية ، وكتاب «إغاثة اللّهُفان من مصائد الشَّيطان» للعلامة ابن قيم الجوزية : ، وكتاب «تجريد التوحيد المفيد» للعلامة المقرئزي، وكتاب «الدُّرُّ النَّضِيدُ فِي إِخْلَاصِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ» للعلامة محمّد بن عليّ الشُّوكاني ، وكتاب «تطهير الاعتقاد من أدران الإلحاد» للعلامة الأمير الصُّنعاني : ، وكتاب «الشِّرك ومظاهره» للعلامة مبارك الميلي ، وكتاب «تحذير السَّاجد من اتِّخاذ القبور مساجد» للعلامة الشَّيخ محمّد ناصر الدِّين الألباني ، وكتاب «الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرَّدِّ على أهل الشِّرك والإلحاد» للعلامة الشَّيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى، وغيرها.

وأختم بكلمة بليغة من عالم مكين وناصح أمين، علّها تجد قلوباً واعية وأذاناً صاغية. يقول الإمام الشوكاني : (ت ٥٢١هـ)، وقلبه يعتصر ألماً وحسرة على ما آل إليه حال المسلمين في زمانه: «وكم قد سرى عن تشييد أبنية القبور وتحسينها من مفسد يبكي لها الإسلام، منها اعتقاد الجهلة لها كاعتقاد الكفار للأصنام، وعظم ذلك فظنوا أنّها قادرة على جلب النّفع ودفع الضّر، فجعلوها مقصداً لطلب قضاء الحوائج وملجأً لنجاح المطالب، وسألوا منها ما يسأله العباد من ربّهم، وشدّوا إليها الرّحال، وتمسّحوا بها واستغاثوا.

وبالجملة : إنهم لم يدعوا شيئاً ممّا كانت الجاهليّة تفعله بالأصنام إلاّ فعلوه؛ فإنّا لله وإنّا إليه راجعون.

ومع هذا المنكر الشنيع والكفر الفظيع لا تجد من يفضب لله ويفارّ حميةً للدين الحنيف؛ لا عالماً ولا متعلّماً ، ولا أميراً ولا وزيراً ولا ملكاً.

وقد توارذ إلينا من الأخبار ما لا يشكُّ معه أنّ كثيراً من هؤلاء القبوريين أو أكثرهم إذا توجّهت عليه يمين من جهة خصمه حلف بالله فاجراً!! فإذا قيل له بعد ذلك: احلف بشيخك ومعتدك الوليّ الضلاني؛ تلعتّم وتلكأ وأبى واعترف بالحقّ!! وهذا من أبين الأدلّة الدالّة على أنّ شركهم قد بلغ فوق شرك من قال: إنّه تعالى ثاني اثنين، أو ثالث ثلاثة.

فيا علماء الدِّين! ويا ملوك المسلمين! أيّ رزءٍ للإسلام أشدُّ من الكفر؟! وأيّ بلاءٍ لهذا الدِّين أضرُّ عليه من عبادة غير الله؟! وأيّ

بلدة أو قرية تفتخر بكثرة ما فيها من الضرائح والقباب والمقامات! وعند زيارتهم لها وشدّ الرّحال إليها لا تسأل عمّا يُمارس فيها من شركيات ومخالفات كالتّمسّح بحيطانها، وتعفير الخدود على أعتابها، وتقديم القرايين لها والنذور، وتعليق الخرق عليها والسُّتور، وإيقاد المصابيح والشُّموع، والعكوف عليها في غاية الذلّ والخشوع، وسؤال أصحابها بأنواع التوسّلات والتضرّعات، بإغاثة اللّهُفات وتفريج الكربات، وغير ذلك من الحاجات والقربات، التي لا تسأل إلاّ من ربّ الأرض والسّموات ولا تصرف إلاّ له سبحانه وتعالى.

كلُّ ذلك وغيره كثير يحصل ويمارس على مرأى ومسمع من بعض الجهات المعنية، بل إنّها تسعى حثيثاً في إحياء تلك الرّوايا والمزارات، ودعمها بالأموال والمؤتمرات، بحجّة أنّها روح الأمة وتاريخها التليد، بل عودة بها إلى الشِّرك والتّشديد، الذي حاربه دعاة الإصلاح والتوحيد.

وأما دعاة الحزبيّات، الذين ملأوا الدُّنيا بالضجيج والصّيحات، على تطبيق شريعة ربّ البريّات، فمنهم من هاجسه التّصويت والانتخابات، ومنهم من اشراّبت عنقه إلى مقاعد البرلمان والوزارات، ومنهم من ديدنه التّهيج والثورات، ومنهم من يزيّن للشباب التّضحيات والانتحارات، والكلُّ يتباكي على حقوق الشعب والمواطنين، ولو كانوا غارقين في الخرافة والقبوريّة، فأين هم من تطبيق شرع ربّ العالمين إذا ضاع التوحيد الذي هو أعظم حقّ الله على العبيد إن كانوا صادقين؟!

ولولا أنّ الله عزّ وجلّ أقام لدينه في كلّ حين وزمان من يذبّ عنه من أولي العلم والعرفان لانطمست معالم التوحيد والإيمان، ولاستفحل الشِّرك في كلّ مكان، ولرجع النّاس إلى الجاهليّة الأولى وعبادة الأوثان، كما جرى على ما قبله من الأديان، وإنّا لله وإنّا إليه راجعون، والله وحده المستعان.

فقام علماء السنّة بما أوجب الله عليهم من الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، وبيان ذلك من خلال مؤلّفات مفيدة مدعومة بالحجّة والبرهان، مثل كتاب «اقتضاء الصِّراط المستقيم مخالفة

(١٧) «نيل الأوطار» (١٦٤/٥ - ١٦٥) تحقيق طارق عوض